

قاموس المصطلحات

مفهوم الحَضْرَة (عند المتصوّفة)

تُسْتَعْمِلُ كُلْمَةُ الْحَضْرَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْتِعْمَالًا وَاسْعًا، يَدْلِلُ فِي أَصْلِهِ عَلَى الْحَضُورِ والْوُجُودِ وَالْمُشَاهَدَةِ، ثُمَّ نُقْلِتُ فِي سِيَاقَاتٍ مُتَعَدِّدةٍ إِلَى مَعَانٍ اسْطِلاحِيَّةٍ تُلِّبِّسُ الْلَّفْظَ ثُوَّبًا جَدِيدًا بحسبِ الْبَيْنَةِ الَّتِي تَتَداوَلُهُ. وَعِنْدَ الْمُتَصَوِّفَةِ صَارَتْ "الْحَضْرَةُ" عَنْوَانًا عَلَى مَجْلِسٍ ذِكْرِ جَمَاعِيٍّ تُتَلِّي فِيهِ الْأَذْكَارُ وَالصَّلَاوَاتُ وَالْإِنْشَادُ، وَقَدْ يُلْحِقُ بِهَا مَا يَسْمُونُهُ "الْوَجْدُ" وَ"الْتَّحْرِيكُ" وَ"الْتَّمَايِلُ"، بَلْ وَقَدْ تَدْخُلُ فِيهَا آلاتُ السَّمَاعِ عِنْدَ بَعْضِ الطَّوَافِ، وَيُنْظَرُ إِلَيْهَا لِدِيْهُمْ عَلَى أَنْهَا لَحْظَةً "حَضُورُ الْقَلْبِ" أَوْ "حَضُورُ الْمَعْنَى" أَوْ "حَضُورُ الشَّيْخِ" أَوْ "حَضُورُ الرُّوحَانِيَّةِ" – عَلَى اخْتِلَافِ مَدَارِسِهِمْ وَتَعْبِيرَاتِهِمْ.

غَيْرَ أَنَّ التَّحْقِيقَ الْعَلْمِيَّ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْحَضُورِ الشَّرِعيِّ الَّذِي هُوَ حَضُورُ الْقَلْبِ مَعَ اللَّهِ فِي الْصَّلَاةِ وَالْذَّكْرِ الْمُشْرُوعِينَ، وَبَيْنَ الصُّورَةِ الْمُحَدَّثَةِ الَّتِي صَارَتْ تُعْرَفُ عِنْدَ الْمُتَأْخِرِينَ بِاسْمِ "الْحَضْرَةِ" بِمَا تُشَتمِلُ عَلَيْهِ مِنْ هَيَّنَاتٍ مُخْصُوصَةٍ وَاجْتِمَاعَاتٍ مُنْضَبَطَةٍ بِإِيقَاعٍ وَاحِدٍ وَصَوْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ تَلَازِمُهَا طَقوسُ الْاِنْفَعَالِ الْحَرْكِيِّ وَالْتَّمَايِلُ وَالْاِصْطِيَاحُ. فَالْمُسَأَّلَةُ لِيُسْتَ فِي "ذِكْرِ اللَّهِ" مِنْ حِيثِ هُوَ ذِكْرٌ، وَإِنَّمَا فِي الْهَيَّةِ وَالطَّرِيقَةِ وَاللتَّزَامِ وَادْعَاءِ الْخُصُوصِيَّةِ الْدِينِيَّةِ لَهَا.



ومن أهم ما ينبغي تقريره هنا: أنّ أعمال القُرَب في الشريعة مبنها على الاتباع، وأن إضافة «كيفية» أو «تعيين هيئة» لم تُعرف عن السلف ثم جعلها شعاراً لازماً للعبادة – هو من أبواب البدع الإضافية عند المحققين. وقد نبه الإمام الشاطبي إلى هذا المعنى عند حديثه عن صورٍ من الذكر الجماعي المقيد بهيئة واحدة، وذكر مثال الاجتماع على الذكر «صوت واحد» وعلى «لسان واحد» بوصفه طريقاً محدثاً ليس من عمل السلف، وإن كان أصل الذكر مشروعًا. فالقضية: هل جعلت العبادة على صفةٍ مخصوصةٍ تُخذَّل دينًا؟ أم ذِكْر الله على الوجه المشروع بلا التزامٍ هيئةٍ مبتدعَة؟

ثم إن تسمية «الحضره» في التاريخ الصوفي ارتبطت – في كثير من البيئات – بتكوين «مجالس» لها نظام ثابت: افتتاح معين، أوراد معينة، تدرج في الإيقاع، ثم «ختم» معين، وأحياناً تربط هذه المجالس بمناسبات وموالد وزيارات، فتحت حول من الذكر المشروع إلى مظهر اجتماعي دينيٍّ تُضفي عليه قداسة وخصوصية، وتُقاس به ديانة العامة: من حضر «الحضره» فهو «أكمل حالاً»، ومن لم يحضرها فهو «محجوب»! وهذا يتحول الأمر من عبادة فردية مشروعة إلى بنية طقسية تحمل في جوفها بذور الغلو: غلوٌ في الأشخاص، وغلوٌ في الآثار، وغلوٌ في هيئاتٍ لم يأذن بها الله.

إومن جهة أخرى، فإن باب «الحضره» كان – تاريخياً وواقعيًا – أحد المنافذ التي يدخل منها الخلط العقدي على العامة؛ لأن هذه المجالس إذا ضعفت فيها سلطة العلم والتميز، صارت قابلة لاستirاد مفاهيم دخيلة تحت لافتة «المحبة» و«الولاه» و«أسرار آل البيت»، ثم تمرّر عبر إنشاد عاطفيٍّ لا يملك كثير من الحاضرين أدوات نقده. وليس المقصود اتهام كل من حضر مجلس ذكر، بل المقصود التحذير من قابلية هذه البيئات للاختراق حين تُدار بالعاطفة لا بالعلم، وبالانفعال لا بالاتباع، وبالتقليد الأعمى لا بالبرهان. ومن هنا كان واجب أهل العلم أن يرددوا الناس إلى ميزانٍ واضح: الذكر المشروع ثابت، وأما تدبيين الهيئات المحدثة وإلزام الناس بها وإضفاء القدسية عليها فمردود.

ولأجل ذلك، فإن الموقف السنوي الحديثي الرصين لا يخاصم أصل الذكر، ولا يحارب محبة الصالحين، لكنه ينكر أن تجعل “الحضره” نظاماً تعبدّياً لازماً يُقدم على السنة أو يوازيها، وينكر ما لحق بها من صور السمع المحدث أو التدريك أو الصياغ أو دعوى سقوط التكايليف أو تعظيم الأشخاص بما لا يليق إلا بالله. وقد أشارشيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن السمع المحدث لم يكن معروفاً في القرون الفاضلة، وأنه لما اشتهر بين طوائف من المتأخرین وقع بسببه من الفتن والخلل ما هو معروف، ورجع عنه بعض من جربه لما تبيّنت عواقبه. وخلاصة المنهج: نزن الأعمال بالوحى، لا بالموجيد؛ وبالسنة، لا بالعوائد؛ وبالعلم، لا بالتهيج العاطفى. وبهذا يتبيّن أن “الحضره” في صورتها الشائعة اليوم ليست مجرد لفظ بريء، بل عنوانٌ على ممارسة مخصوصة تحتاج تفصيلاً: مما وافق السنة قبل، وما خالفها زد، وما التبس على الناس فميّزاته سؤال أهل العلم والرجوع إلى طريقة السلف في الذكر والعبادة: صفاءً وبساطةً وخشوغاً... بلا ضجيجٍ يُتخذ دينًا، ولا طقوسٍ تُحجب بها السنن.

المصادر:

- الإمام الشاطبى، الاعتصام، ج 2، ص 69 (التبغى على هيئة الاجتماع على الذكر بصوت/لسان واحد).
- الإمام الشاطبى، الاعتصام، ج 2، ص 99 (ذكر أحوال طوائف من المتصوفة وما أحدثوه من طرائق).
- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 11، ص 592 (في السمع المحدث وكونه لم يكن في القرون المفضلة وذكر الرجوع عنه).